

تأثير البرنامج النووي الإيراني على سورية (اقتصادياً)

الدكتور لؤي صبيح*

سامر كريم سكيف**

(تاريخ الإيداع 10 / 4 / 2018. قُبل للنشر في 20 / 6 / 2018)

□ ملخص □

هدف البحث إلى تحديد تأثير البرنامج النووي الإيراني على الصادرات والواردات. وقد تمّ اعتماد المنهج التاريخي والتحليلي من خلال دراسة تحليل الانحدار الخطي لأثر الزمن على الصادرات والواردات والإنفاق العسكري السوري. وقد قدّم الباحث أهم النتائج التي تم التوصل إليها، والتي منها: يوجد تأثير إيجابي للبرنامج النووي الإيراني على الصادرات والواردات السورية. وقدّم الباحث بعض التوصيات أهمها: المراجعة الدورية والمستمرة لشكل العلاقات الاقتصادية السورية الإيرانية وتعزيز نقاط القوة فيما يخص الصادرات السورية وتحقيق زيادة نوعية في مستوى هذه الصادرات مما ينعكس إيجاباً على الوضع الاقتصادي السوري.

الكلمات المفتاحية: البرنامج النووي الإيراني، العلاقات السورية الإيرانية.

* أستاذ مساعد - قسم الاقتصاد والتخطيط - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.
** طالب ماجستير - قسم الاقتصاد والتخطيط - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.

The Impact Of The Iranian Nuclear Program On Syria (Economically)

Dr. Louie Sayoh*
Samer Skief**

(Received 10 / 4 / 2018. Accepted 20 / 6 / 2018)

□ ABSTRACT □

The study aimed at determining the impact of the Iranian nuclear program on Syrian exports.

The historical and analytical approach was adopted by studying the linear regression analysis of the impact of time on Syrian exports, imports and military spending.

The researcher presented the most important results reached, including: there is a positive impact of the Iranian nuclear program on Syrian exports and imports.

The researcher made some recommendations, the most important of which is the periodic and continuous review of the Syrian- Iranian economic relations, strengthening, the strengths of Syrian exports and achieving a qualitative increase in the level of these exports, which will positively affect the Syrian economic situation.

Key Words: Iranian Nuclear Program, Syrian- Iranian Relations.

*Associate Professor- Department Of Economics And Planning- Faculty Of Economics- Tishreen University- Syria.

**Postgraduate Student- Department Of Economics And Planning- Faculty Of Economics- Tishreen University- Syria.

مقدمة:

تستند العلاقات الاقتصادية السورية - الإيرانية إلى أسس رئيسة قائمة على خدمة المصالح المشتركة للبلدين، وتوفير عوامل الأمن والاستقرار والرخاء بينهما؛ فمنذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 سعت القيادة الإيرانية بجهد كبير إلى إحداث قفزة نوعية في اقتصادها الوطني الذي اتجه نحو التخطيط المركزي، وعمدت الحكومة إلى دعم العديد من المجالات الاقتصادية بما في ذلك المؤسسات الصناعية والبنوك.

وشهدت العلاقات الاقتصادية تطوراً كبيراً ساهمت فيه الزيارات المتبادلة بين الطرفين، وفي مقدمتها الزيارات المتبادلة بين الرئيس بشار الأسد والرئيس محمود أحمددي نجاد، وما أفرزته من آفاق واسعة ومستوى رفيع نحو الرقي الاقتصادي بين البلدين. وارتبطت سورية وإيران بعدد كبير من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والصناعية التي تم توقيعها خلال أعمال اللجنة الاقتصادية السورية الإيرانية المشتركة التي عقدت في آذار عام 2008 في طهران برئاسة رئيس مجلس الوزراء السوري محمد ناجي عطري ونائب الرئيس الإيراني برويز داودي، وتم التأكيد فيها على تقوية العلاقات الاقتصادية بين الطرفين.

تضاعف حجم التبادل التجاري بين سورية وإيران في عام 2008 ووصل إلى (200) مليون دولار مقابل (115) مليون دولار في عام 2005، في الوقت نفسه ارتفعت حجم المشاريع والاستثمارات الإيرانية في سورية إلى ما يزيد عن مليار دولار ووصل حجم الاستثمارات في نهاية العام الجاري إلى (1.5) مليار دولار. وأثمرت العلاقات الاقتصادية بين البلدين عن إطلاق صناعة السيارات في سورية وإنشاء شركة سيامكو بين المؤسسة العامة للصناعات الهندسية السورية وشركة إيران خودرو والقطاع الخاص بقيمة (60) مليون ولار، وإنتاج سيارة شام السورية- الإيرانية والبدء بتوزيعها على المكتبيين. والجدير بالذكر أنّ إيران تقوم بتمويل عدد من المشاريع في سورية في مختلف القطاعات البتروكيمياوية والسيارات والنقل والكهرباء وتصل قيمة هذه المشاريع نحو مليار دولار، وسعى الجانبان للارتقاء بالعلاقات الاقتصادية وتطويرها وتوسيعها وزيادة حجمها وإنّ ما تمّ التوصل إليه مفيد جداً ومثمر للبلدين، وإنّ المستقبل بعد بخطوات أخرى متميزة بالنسبة للاقتصاد السوري.

لقد ساعدت كل العوامل السابقة على تقوية وتدعيم العلاقات بين البلدين وفي مجالات أخرى تجارية وصناعية وسياحية، إذ تشارك إيران في عدد من المشاريع التنموية السورية، وإنّ أمام التعاون الاقتصادي السوري الإيراني آفاق متعددة في ظل توافق سياسي تحتاجه دول أخرى كثيرة بينها وبين البلدين علاقات اقتصادية وسياحية أقوى من ذلك بكثير.

المراجعة الأدبية والنقدية:

وفيها يعرض الباحث موجز عن الدراسات السابقة التي تناولت هذه العلاقة.

الدراسات العربية:**1- دراسة (الخالدي، 2007): بعنوان التسلح النووي الإيراني وأثره على أمن دول الخليج.**

تكمن مشكلة الدراسة في طرح التساؤل الرئيس الآتي: ماهي التغيرات والظروف الجيوسياسية المترتبة على مواصلة إيران للتسلح في المجال النووي على أمن دول مجلس التعاون والخليج العربي؟ وهدفت الدراسة إلى التعرف على مجمل التغيرات والظروف الجيوسياسية التي تترتب على مواصلة إيران للتسلح في المنطقة خاصة في المجال النووي على دول مجلس التعاون وأمن الخليج العربي ككل، إضافة إلى التعرف على الآليات والأساليب التي تنتهجها إيران في التعامل مع تطورات أزمة ملفها النووي. تمّ اعتماد المنهج التاريخي، كمنهج عام للبحث. توصلت الدراسة إلى أن إيران تسعى

لامتلاك القدرة العسكرية غير التقليدية، وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها: تحقيق الردع ضد خصومها من القوى الإقليمية والدولية عموماً، وتفرض نفسها كقوة إقليمية كبرى في المنطقة.

2- دراسة (العتيبي، 2012) بعنوان: الأزمة الأمريكية الإيرانية وانعكاساتها على أمن الخليج العربي (1997-2011)
تكمّن مشكلة الدراسة في طرح التساؤل الرئيس الآتي: ماهي آثار الأزمة الأمريكية الإيرانية على أمن الخليج العربي؟ وهدفت الدراسة إلى بيان المراحل التي مرّت بها الأزمة الأمريكية الإيرانية وتحليلها؛ وبيان آثارها على أمن الخليج العربي؛ والتعرّف على الآليات والإجراءات التي اتبعتها الكويت في مواجهة تداعياتها. تمّ اعتماد المنهج التاريخي، والوصفي كمنهج عام للبحث. توصلت الدراسة إلى عدم وضوح الرؤية الاستراتيجية المشتركة لدول الخليج، وعدم حل هذه الخلافات الحدودية سوف يبقى هذا الملف عالق دون تحسن العلاقات الخارجية الإيرانية؛ واستمرار إيران في تحديها وفي برنامجها النووي؛ وعدم إجماع الرأي لدول مجلس التعاون الخليجي على خطر الملف النووي الإيراني.
الدراسات الأجنبية:

بعنوان: (Ataev, 2013) 1- دراسة

Economic Sanctions And Nuclear Proliferation.

العقوبات الاقتصادية والانتشار النووي.

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير العقوبات الاقتصادية على الاقتصاد الإيراني، وإلى أي مدى أثرت هذه العقوبات على السياسة النووية الإيرانية. تمّ اتباع منهج دراسة الحالة، وتوصلت الدراسة إلى أنّ العقوبات الدولية أثقلت كاهل الاقتصاد الإيراني، لكنها لم تدفعها إلى حافة الانهيار، كما أنّ هذه العقوبات من غير المرجح أن توقف إيران من أن تصبح قوة نووية في نهاية المطاف

2- دراسة (Rozylow, 2013) بعنوان:

A Cost – Benefit Analysis of the First Nuclear Power Plant In Poland

تحليل التكلفة والفائدة من أول محطة للطاقة النووية في بولندا.

الدراسة إلى تحليل التكلفة والفوائد الاجتماعية لأول محطة للطاقة النووية ومخالفاتها لواقع الاستثمار في توليد الطاقة التي تعمل بالفحم. تمّ اعتماد المنهج التحليلي؛ كما تم استخدام مجموعة واسعة من الكتب والمقالات والتقارير ومصادر الويب بالإضافة إلى الاعتماد على بيانات وكالة الطاقة الدولية ومكتب الاحصاء المركزي ببولندا ووزارة الاقتصاد في بولندا. أظهرت النتائج أن محطة الطاقة النووية ستكون مفيدة مقارنة مع أي بديل كما أنها ستؤدي إلى زيادة رفاهية المجتمع البولندي بالإضافة إلى انخفاض الأثر البيئي وزيادة أمن الطاقة وتطوير البحوث إلّا أن هناك بعض العيوب التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار حيث يجب على الحكومة أن تكون على بينة من خطر الحوادث وقضايا الإرهاب وعلاوة على ذلك وعلى الرغم من التخطيط الدقيق لا تزال هناك شكوك بشأن تكاليف بناء المحطة النووية والوقت (بمعنى التخلف في الجدول الزمني)، وكذلك أسعار اليورانيوم والفحم والكربون في المستقبل.

المراجعة النقدية:

هدفت بعض الدراسات السابقة إلى أثر البرنامج النووي الإيراني إيران برنامجها أمن الخليج العربي، بينما كانت البعض الآخر تدرس تأثير العقوبات الاقتصادية نتيجة البرنامج النووي الإيراني على إيران. في حين إنّ دراسة الباحث درست تأثير البرنامج النووي الإيراني على الصادرات والواردات السورية.

مشكلة البحث:

شكلت الصادرات الإيرانية إلى سورية رقماً قياسياً، إذ حققت نسبة عالية فاقت الـ 75% من إجمالي هذه الصادرات، ومن أهم الصادرات السورية إلى إيران القطن والألبسة والصناعات النسيجية والزيتون وزيت الزيتون ومحاصيل زراعية وفواكه ومواد كيميائية، ومن أهم الصادرات الإيرانية إلى سورية التجهيزات الصناعية والخدمات الفنية والهندسية وقطع الغيار للتجهيزات الصناعية ومواد كيميائية وغيرها من المواد الأخرى.

إزاء هذه العلاقات الاقتصادية المتميزة بين البلدين، تعرضت الحكومة الإيرانية إلى ضغوط اقتصادية نتيجة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الولايات المتحدة الأمريكية بعد العام 2007 نتيجة تطوير برنامجها النووي، لذلك تكمن مشكلة البحث في تحديد مدى تأثير العلاقات الاقتصادية بين البلدين نتيجة هذه العقوبات بسبب البرنامج النووي الإيراني، ويمكن تلخيص مشكلة البحث في التساؤل الآتي:

**ما هو تأثير البرنامج النووي الإيراني على العلاقات الاقتصادية بين إيران وسورية؟
أهمية البحث وأهدافه:**

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على البرنامج النووي الإيراني ودراسة المستجدات وتأثيره على سورية. ويهدف البحث إلى تحديد تأثير البرنامج النووي الإيراني على الصادرات والواردات السورية.
فرضية البحث الرئيسية:

ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها **يوجد تأثير معنوي للبرنامج النووي الإيراني على سورية حيث يمكن اشتقاق الفرضيات الفرعية الآتية:**

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد علاقة طردية بين تطور البرنامج النووي الإيراني والصادرات السورية.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد علاقة طردية بين تطور البرنامج النووي الإيراني والواردات السورية.

منهجية البحث:

يتبع البحث المنهج التاريخي، والتحليلي من خلال دراسة تحليل الانحدار الخطي لأثر الزمن على الصادرات والواردات السورية.

الإطار النظري:

إنّ علاقة سورية مع إيران بديل لأي تحالف، على غرار التحالف الإسرائيلي التركي، كما يعتقد البعض أنّه يُمكن توظيف الوضع النووي الجديد لإيران، كحقيقة يجب التعامل معها عبر إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية (عبد السلام، 2005). وموقف سورية في دعم حصول إيران على التكنولوجيا النووية السلمية، من أنّه يمكن كسر الاحتكار التقني الذي فرضته الدول المتقدمة، ويسرّع مشاريع التنمية الشاملة، ويؤدي إلى تحقيق نوع من التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية (بادية، 2007).

ويرى الباحث أن العلاقات الاقتصادية السورية - الإيرانية ارتكزت على أسس رئيسة قائمة على خدمة المصالح المشتركة للبلدين، وتوفير عوامل الأمن والاستقرار والرخاء بينهما، فمنذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 سعت القيادة الإيرانية بجهد كبير إلى إحداث قفزة نوعية في اقتصادها الوطني الذي اتجه نحو التخطيط المركزي، وعمدت الحكومة إلى دعم العديد من المجالات الاقتصادية بما في ذلك المؤسسات الصناعية والبنوك.

وشهدت العلاقات الاقتصادية تطوراً كبيراً ساهمت فيه الزيارات المتبادلة بين الطرفين، وفي مقدمتها الزيارات المتبادلة بين الرئيس بشار الأسد والرئيس محمود أحمددي نجاد، وما أفرزته من آفاق واسعة ومستوى رفيع نحو الرقي الاقتصادي بين البلدين.

أولاً: العلاقات الإيرانية-السورية:

1- العلاقات الإيرانية-السورية في الثمانينات:

بعد انتصار الثورة الإيرانية تغيرت الموازين في المنطقة وتبدلت الأوراق، وسقط الشاه أكبر حلفاء إسرائيل والغرب. وتجلّى الظهور الإيراني الجديد في المنطقة في معارضة الغرب والاتفاقية المصرية-الإسرائيلية للسلام، والتطلع للعب دور أكبر على الساحة الإقليمية. كانت هذه التطورات إيذاناً بظهور محور جديد في المنطقة ضم إيران وسورية وليبيا والجزائر واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية. ويمكن رؤية هذا المحور على خلفية رغبة سورية في الخروج من عزلتها المتنامية إثر إبرام القاهرة لاتفاقات كامب ديفيد، وما أدت إليه هذه الاتفاقية من اختلال في موازين القوى لغير مصلحة سورية. وفي نفس عام انتصار الثورة الإيرانية 1979، كانت العلاقات السورية العراقية قد بلغت أقصى انحدراتها، ساعتها أصبحت السياسة السورية في مأزق بسبب فقدانها للعلاقات مع مصر والعراق مرة واحدة، مما أفقد دمشق علاقاتها الإقليمية التي امتازت دوماً بتوظيفها لموازنة الحضور الإسرائيلي المتزايد بتحالفات معاكسة. ثم جاء الغزو العراقي لإيران في خريف العام 1980 ليزيد من ثقل سورية في العيون الإيرانية من الناحية الاستراتيجية. حيث كانت العلاقات مع سورية من المنظور الإيراني، أكثر من هامة للحيلولة دون تحول الحرب العراقية-الإيرانية إلى حرب عربية-إيرانية. واستفادت دمشق أيضاً من تخوف دول الخليج العربية من الطموحات العراقية، لأن انتصار العراق الذي اضطرت هذه الدول إلى دعمه مادياً، كان سيجعل النظام العراقي في موقع القوة الأعظم في منطقة الخليج (سعيد، 1992).

هكذا بنت سورية جسوراً دبلوماسية متميزة مع دول الخليج العربية توصل إلى إيران، فصارت سورية قناة ممتازة للتحاور غير المباشر بين دول الخليج العربية وإيران. واستخدمت دمشق هذه "القناة" لإسناد مجهودها العسكري وتحقيق توازن ما مع إسرائيل ورفد اقتصادها بالمساعدات الخليجية. كما مثلت العلاقات مع إيران بديلاً معقولاً، من وجهة النظر السورية، لغياب الشريك التاريخي لسورية أي مصر. وفي مقابل التحالف السوري-الإيراني دفعت التطورات العسكرية على الأرض في نهاية العام 1982، وبداية انكسار الهجمة العراقية ودخول القوات الإيرانية إلى أراض عراقية في العام 1983، إلى قيام تقارب بين مصر والسعودية و الأردن للحيلولة دون انهيار القدرات العراقية، وبالتالي انهيار منظومة الأمن الإقليمي آنذاك. (المعرفة، <https://goo.gl/WHNPZa>)

وأدى اجتياح إسرائيل لبيروت في العام 1982 إلى ظهور الوجود الإيراني في الأراضي اللبنانية بموافقة سورية، ليجعل لطهران إطلالة جغرافية على الجبهة الشمالية لتل أبيب للمرة الأولى في تاريخها. وترجع الموافقة السورية على دخول العامل الإيراني إلى لبنان، وبالتالي قلب المعادلة الصراعية في المنطقة إلى الاختلال الظاهر في موازين القوى أمام إسرائيل، وهو ما دلل عليه اجتياح بيروت بكل الوضوح. (معهد ليفانت للدراسات، 2015).

ويرى الباحث أنه حتى نهاية الثمانينيات كانت سورية ما تزال الحليف العربي الأوحيد لإيران، وبدت صورة التحالف الإيراني-السوري كالتالي: تحالف بحكم الأمر الواقع، في حين شرع كل طرف في تنويع علاقاته الإقليمية. كان القاسم الأكبر بين دمشق وطهران متمثلاً في الاتفاق على إبقاء المقاومة اللبنانية وسلاحها كورقة ردع ضد إسرائيل.

2- العلاقات الإيرانية-السورية في التسعينات:

افتتحت التسعينات باحتلال الكويت، وما أعقبها من حرب الخليج الثانية، التي فتحت الباب على مصراعيه أمام عودة إيران إلى جوارها العربي وإنهاء عزلتها. ولأن أمن الخليج ارتبط موضوعياً بنظام إقليمي ثلاثي القطبية يتكون من العراق وإيران والسعودية، فقد كان تحول العراق إلى المواجهة مع دول الخليج دافعاً موضوعياً لها لإعادة تطوير علاقاتها مع طهران. وتمسكت طهران برفض أية أدوار لقوى من خارج الخليج حتى لو كانت هذه الأطراف ترتبط مع دول الخليج برابطة العروبة، على اعتبار أن الأمن القومي الإيراني لا يفصل عن أمن الخليج، وعلى أساس أن طهران لعبت -تقليدياً- دور أساسياً في أمن الخليج، وبسبب الرغبة الإيرانية التاريخية في دمج المجال الاستراتيجي الخليجي بالنطاق الاستراتيجي الإيراني. رحبت إيران من الحرب خروجها من عزلتها الدولية ومنع أي مشاركة عربية في ضمانات أمن الخليج، الذي صار بحكم منطق الأمور شأناً أمريكياً وإيرانياً بعد خروج العراق من المعادلة. وشهد النصف الثاني من التسعينيات فوز التيار الإصلاحية في إيران برئاسة الجمهورية، ممثلاً بالرئيس السابق محمد خاتمي، كما شهدت هذه الفترة تحسين صورة طهران في العالم. وبالتوافق مع هذه المعطيات كانت عملية السلام في الشرق الأوسط في حال من التراجع بسبب سياسات حزب الليكود الحاكم في إسرائيل وقتها. وأرست إيران استراتيجيتها العربية على ثلاثة محاور تمزج بين الاعتدال والتشدد، هي السعودية وسورية ولبنان. المحور الأول حدد السعودية كمحور ارتكاز لعلاقات إيران الخليجية، بهدف تعزيز حضور إيران وقبولها الإقليميين وكذلك الانفتاح على العلاقات الدولية للسعودية. والمحور الثاني استمر بالنظر إلى سورية كطرف أساسي في الصراع العربي-الإسرائيلي وإبراز دعم إيران المعنوي والسياسي والاقتصادي في مواجهتها، والمحور الثالث لبنان وتثبيت مشروع حزب الله في جنوبه. (المعرفة، <https://goo.gl/WHNPZa>).

أما سورية فقد أرست ثقلها الإقليمي على لبنان، خصوصاً بعد بروز الأزمة السورية-التركية، حيث اتهمتها تركيا بدعم حزب العمال الكردستاني بقيادة عبد الله أوجلان في إطار مواجهتها الدبلوماسية مع تركيا، خصوصاً بعد الإعلان عن التحالف التركي-الإسرائيلي. وحين اضطرت دمشق إلى الطلب منه مغادرة الأراضي السورية، أصبحت دوائر حركة السياسة الإقليمية السورية متقلصة إلى حدودها الدنيا (حسين، 1998).

ويرى الباحث لم يتبق لسورية عند نهاية التسعينات سوى الورقة اللبنانية في مواجهة إسرائيل، في حين تحسنت علاقاتها على نحو طفيف مع الولايات المتحدة الأميركية بسبب انخراطها في عملية السلام. ولكن الوضع اللبناني لم يعد بالسهولة التي اعتادتها سورية، إذ أن سورية لم تعد اللاعب الوحيد بل حكم بين طرفين إقليميين هما السعودية وإيران. وهكذا كانت منطقة الخليج هي الساحة الرئيسية لنشاط إيران الإقليمي وصارت العلاقات مع السعودية أبرز ملامح التوجه الإيراني الجديد، مع استمرار سورية كشريك أساسي في الشرق الأوسط.

3- العلاقات الإيرانية-السورية بعد احتلال العراق

لم تهتز العلاقات الإيرانية-السورية بعد وفاة الرئيس السوري السابق حافظ الأسد عام 2000، واستمر التحالف بين البلدين قائماً، في ظل نفس المحددات التي انتهت عندها عقد التسعينات، تحت قيادة الرئيس الجديد بشار الأسد. وجاء انسحاب إسرائيل من لبنان في منتصف عام 2000 ليسوق إنجازاً كبيراً للتحالف الإيراني-السوري، الذي بدأ يشكل ضغطاً معنوياً على الدول الداعمة لعملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي. وحرصت كل من طهران ودمشق على إدانة أحداث الحادي عشر من سبتمبر وعلى التعاون لوجستياً ومعلوماتياً مع واشنطن لمكافحة التنظيمات الإرهابية. وفي لبنان كان مشروع "الإعمار" الذي قاده رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري يسير جنباً إلى جنب مع

مشروع المقاومة تحت زعامة السيد حسن نصر الله، وكانت سورية مستمرة في لعب دور الحكم بين الأطراف المختلفة (قيسون، 2017).

ثم جاء احتلال العراق 2003 ليقرب التوازنات في المنطقة رأساً على عقب وليبرز تناقضات حتى في التحالف الإيراني-السوري، وبالإضافة إلى أدوات السياسة الخارجية الإيرانية التقليدية مثل التحالف مع النظام السياسي في سورية وحزب الله في لبنان وانفتاحها على السعودية، استثمرت إيران الفرصة السانحة في العراق لفرض نفوذ إقليمي غير مسبوق يمتد من حدودها الغربية مروراً بالعراق وسورية وجنوب لبنان ليصل إلى الجليل الأعلى. وفي حين كانت دمشق عرضة لضغط أميركي كبير في مسألة العراق بزعم أنها تفتح حدودها لعمليات المقاومة ضد الاحتلال، ثم إن الأحداث في لبنان والتمثلة صدور القرار الدولي 1559 الذي يطالب سورية بسحب قواتها من لبنان وينزع سلاح الميليشيات المسلحة من هناك و اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري قلبت الوضع في لبنان وسورية رأساً على عقب، وظهرت تهديدات مبطنة لدور سورية الإقليمي. وفي حين اقتربت التهديدات من سورية أكثر، فقد كانت إيران تتعامل باسترخاء مع القرار الجديد لعدة أسباب. الأول أن متاخمتها لكل من أفغانستان والعراق ودورها الإقليمي فيهما وضع أوراقاً ممتازة للضغط بيدها، والثاني أن حليفها اللبناني حزب الله قد فرض حضوره الطاعي على الساحة السياسية والعسكرية ونزع سلاحه رغم القرار - بدا أمراً مستبعداً. والأمر الثالث أن التوافق الإيراني-السعودي في لبنان عبر الحلفاء المحليين لم يعد يرتبط بالضرورة بالدور السوري كحكم بين الفرقاء (المعرفة، <https://goo.gl/WHNPZa>).

وفي بداية العام 2005 جاء الانفجار اللبناني الكبير والتمثل في اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري ليقرب الوضع في لبنان وسورية رأساً على عقب. وتوالت الضغوط الدولية والعربية على سورية من أجل سحب قواتها من لبنان وهو ما حدث بالفعل. ومثل الانسحاب السوري من لبنان أقصى منحدر يبلغه النفوذ السوري هناك منذ عقود. أما إيران فلم يتأثر وجودها ونفوذها في لبنان بالانسحاب السوري، إذ أن حليفها الأساسي في لبنان حزب الله كان في موقع الطرف العسكري الأول، ويرتبط عضواً ومرجعياً بعلاقات تحالف معها ليست محكومة بسقف السياسة، بل بسقف أعلى بكثير هو سقف المرجعية المذهبية ممثلة في المرشد الأعلى للثورة الإيرانية السيد علي خامنئي، وبالعكس مما يبدو في الظاهر، كان الانسحاب السوري مفيداً لإيران من زاوية أن الجيش السوري المتواجد في لبنان كان الطرف الوحيد القادر -نظرياً- على نزع سلاح حزب الله في حال حدوث توافق إقليمي ودولي حول هذا الموضوع (الليباد، 2007).

ثانياً: الملف النووي الإيراني والموقف السوري منه:

يعد الملف النووي الإيراني من أهم القضايا التي تشغل حيز كبير في منطقة الشرق الأوسط لما له من انعكاس على الأفق الإقليمي للمنطقة والتي هي في صراعات مستمرة، وإنّ رغبة إيران لتكون من الدول النووية يعد أمراً خطيراً بالنسبة إلى المجتمع الدولي الذي يعتبر إيران من الدول (الراعية للإرهاب)، مما قد يؤدي إلى نتائج وخيمة ولا سيما إذا حصل انهيار لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، فإنّ عواقب ذلك ستكون وخيمة على الدول الأكبر التي كانت هي راعية للإرهاب، ولكن التغيير الحاصل بعد أحداث أيلول عام 2001 وتأثيره السياسي ليس على الولايات المتحدة الأمريكية فحسب بل على المجتمع الدولي عامة.

إنّ إيران ليست حديثة العهد في فكرة إنشاء برنامج نووي استراتيجي، حيث أراد نظام الشاه بناء عدة مفاعلات، ولكن سرعان ما توقف العمل بها مع انتصار الثورة الإسلامية في إيران وإسقاط نظام الشاه تبع ذلك مباشرة حدوث الحرب

العراقية- الإيرانية، ولكن بدأت إيران العمل لإحياء برنامجها الذي توقف، وقد استطاعت أن تحصل على الدعم من الدول الكبرى كالاتحاد السوفيتي (سابقاً) والصين، مما زاد من وتيرة إيران في عملها في البرنامج النووي خلال الفترة من 1999-2002، وإعلانها قدرتها على تخصيب اليورانيوم المخصب، بذلك أرادت إيران تحدي النفوذ الأمريكي والإسرائيلي في الشرق الأوسط وأي محاولة لتغيير النظام السياسي في إيران بالقوة، لذلك كان البرنامج النووي الإيراني السلاح الرادع الذي أرادته للوقوف ضد القوى الكبرى. وقد أكد الرئيس الأمريكي جورج بوش بتصريحاته في ذلك الوقت حول الخطر الإيراني على الأمن القومي الأمريكي وعليه يجب الوقوف بوجه هذا الخطر والتصدي له، وقد هدد إيران بالتلويح بنظرية (الضربة النووية) لردعها، رغم أنّ أوساط دولية قد أكدت صعوبة حصول تلك الضربة لما له آثار خطيرة على الأمن والسلم الدوليين.

ومن الملاحظ أنّ العالم العربي لا يشارك أمريكا في موقفها من هذا البرنامج، بل أنه يزيد من شعبيتها في المنطقة لدى الدول الإسلامية، كما أنّ كثير من الدول العربية وفي مقدمتها سورية يعدون إيران من البلدان الصديقة وهذا يعد دعماً لها على حساب إسرائيل، على أنّ الموقف العربي ليس مع تنامي الصراع النووي في المنطقة بل على العكس من ذلك، حيث أنّ الدول العربية كانت مع توافق دول عدم الانحياز لنزع أسلحة الدمار الشامل والانضمام إلى جميع الدول المعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية لعام 1996، وأصبحت بعض الدول العربية طرفاً مهم في لجان مؤتمرات لنزع السلاح ابتداءً من عام 1969 وانتهاءً بمؤتمر 1984 الذي يؤكد الدور والرغبة العربية في المشاركة في قضايا نزع السلاح، وكان الفشل الكبير لسوريا وللدول العربية لإيقاف التجارب النووية في المنطقة ولاسيما إسرائيل ومحاولة إجبارها لوقف هذه التجارب واستمرار تسليحها النووي والوقوف بوجهها من خلال الأمم المتحدة وإقرار المعاهدات والمواثيق لكن دون جدوى، فقد استمرت إسرائيل بتطوير برنامجها النووي وترسانتها العسكرية التي تعد أكبر تهديد على الأمن القومي العربي.

إنّ رفض الكيان الصهيوني الانضمام إلى معاهدة حظر الانتشار قاد بعض الدول العربية عامة وسورية خاصة إلى إيجاد تعاون مع إيران من أجل تطوير برنامجها النووي من أجل الوقوف ضد الكيان الصهيوني المدعوم من أمريكا، وأرادت سورية تصحيح الخلل الاستراتيجي بإيجاد نوع من التوازن في القوى العسكرية مع إسرائيل، بعد ما حاولت سورية الحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض العلمية لكن أمريكا حالت دون تحقيق ذلك، فتوجهت أنظار سورية لدعم أي دولة عربية إسلامية لتصحيح هذا الخلل فكانت إيران هي الدولة الصديقة والطرف الذي يمكن أن يحقق هذه المعادلة المتوازنة، لذلك كان الدعم السوري هو دعم لتحقيق ما فشلت به سورية في إقامة نظام استراتيجي يواجه إسرائيل، ومن خلال موقف سورية الداعم لإيران وبرنامجها النووي استطاعت أن تحصل إيران على بعض الدعم الأوروبي والذي يرى بضرورة الحوار حول الملف النووي وليس إحالته إلى مجلس الأمن الدولي.

ومن جهة أخرى لعبت سورية لتوثيق علاقات التحالف مع إيران، وذلك بالعمل كوسيط لحل الخلافات العالقة بين الدول وإيران، حيث ساهمت وشكل فعّال وكبير لحل الخلافات بين إيران وتركيا لكسب حليف إيران على حساب إسرائيل التي كانت يمكن أن تستغل هذا الخلاف لصالحها ويكون البعد الاستراتيجي في المنطقة لصالح إيران حتى يخلق توازن مع البعد الاستراتيجي الدولي الذي هو متحيز للكيان الصهيوني.

وهكذا تحقق إيران استقراراً سياسياً في المنطقة ودعماً شبه مباشر لبرنامجها النووي وتوجه للصراع مع بعض دول الغرب الراضة لهذا البرنامج وإدارته بصورة استمرارية العمل والطموحات النووية الإيرانية.

ثالثاً: تأثير الاتفاق النووي على سورية:

إنّ الأزمة السورية والنووية الإيرانية قد تزامنت مع استفاقة روسيا عبر قيادة "فلاديمير بوتين" لها ويعد تعافيا اقتصاديا إثر ارتفاع أسعار الطاقة؛ وعودتها الى حلبة الصراع الدولية مع الصين حيث شكلا عقبة بوجه التفرد الأميركي والاطلسي للتحكم بالعالم. حيث بسط بوتين مظلته السياسية والامنبة فوق سورية والمنطقة كونها منطقة تصادم جيوبوليتيكي بين الشرق والغرب؛ وبانت منطقة الشرق الاوسط منطقة نفوذ روسي، وبات البحر المتوسط (بعد تمركز الاساطيل والغواصات الروسية امام الساحل السوري) بحيرة روسية أيضاً؛ لقد نجح الرئيس الروسي في فرض ايقاعه السياسي على الأميركي والاطلسي عبر تعطيل استهداف سورية في مجلس الامن باستخدام الفيتو الروسي والصيني عدة مرات. وبالتالي كسر التحالف الروسي الصيني نظام الاحادية القطبية التي حولت العالم مسرحاً للإرهاب والحروب والكوارث، وبتنا نشهد ولادة عالم جديد متعدد الاقطاب تتبلور ملامحه في منطقتنا التي كانت ولا تزال الحاضنة لولادته. وعندما أعلن الوزير الروسي سيرغي لافروف (أن الاتفاق مع إيران جرى حسب رؤية الرئاسة الروسية)، وبالتالي هو تبني أمريكي للموقف الروسي في الملف النووي الإيراني بعد تبني الأمريكي سابقاً الموقف الروسي تجاه الملف الكيميائي السوري الذي اعتبر سلم نجاة قدمه بوتين لأوباما للنزول من اعلى الشجرة التي وضع نفسه فيها (العيساوي، 2015).

لقد استفادت الدبلوماسية الروسية من أزمت الشرق الأوسط كمقدمة لعودتها لاعبا أساسيا ممنوع تجاوزه على المسرح الدولي، وفي إصلاح المنظومة الدولية والإعلان عن انتهاء القطبية الأحادية للعالم، ونجحت في تشكيل حلف قوي من منظمة شنغهاي للتعاون، إلى مجموعه دول البريكس، التي لم تكن قوة اقتصادية فحسب بل كذلك قوة عسكرية وسياسية وشعبية. ونجحت روسيا أيضا في تطوير ترسانتها العسكرية بالتوازي مع تطوير الترسانة العسكرية الصينية ايضا. فضلاً عن تشكل محور المقاومة (المدعوم من موسكو) وصموده الذي كان العامل الأساسي في إعادة التوازن للعالم وفي إنجاح الدبلوماسية الروسية وتعطيل المشاريع الأميركية (العيساوي، 2015)

ومن تداعيات الاتفاق تسريع الحل في سورية، اذ ان سورية هي من أكبر الراغبين من هذا الاتفاق ومن الاتفاق الكيميائي، حيث ان صمود التحالف السوري الإيراني ساهم في انجاز هذا الاتفاق. اذ ليس صدفة تحديد موعد جنيف 2 بعد اعلان الاتفاق النووي مباشرة. وكذلك الدعوة لاجتماع المعارضة في روسيا لتحديد ممثلها الى جنيف 2، وليس صدفة زيارة وزير خارجية تركيا والامارات العربية الى إيران للحاق بركوب قطار التسوية. واخيرا ليس صدفة اعادة الاتصالات الامنية بين سورية والغرب للتعاون في ملف مكافحة الإرهاب (عيد، 2013).

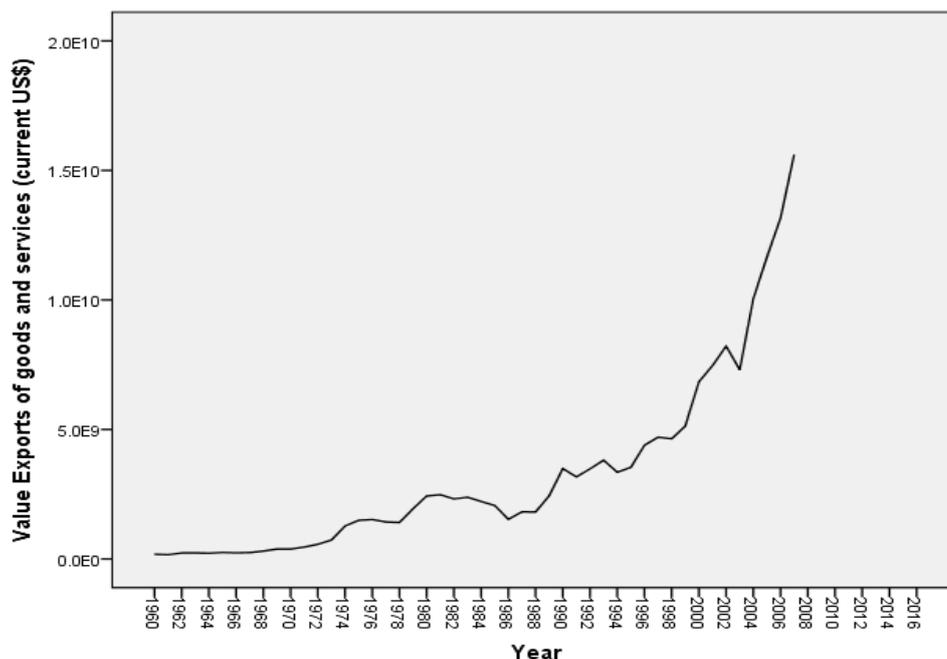
النتائج والمناقشة:

اختبار الفرضية الفرعية الأولى: تم اجراء تحليل الانحدار البسيط بين الزمن والصادرات السورية. وقد كانت النتائج كما يلي:

الجدول (1): تحليل الانحدار الخطي لأثر الزمن على الصادرات السورية (جدول ملخص النموذج)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.848 ^a	.720	.713	1913539564.494

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS 20



الشكل (1): الصادرات السورية

المصدر: البنك الدولي

الجدول (2): تحليل الانحدار الخطي لأثر الزمن على الصادرات السورية (جدول تحليل التباين)

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	432111913522998300000.000	1	432111913522998300000.000	118.011	.000 ^b
1 Residual	168435148584603350000.000	46	3661633664882681300.000		
Total	600547062107601600000.000	47			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS 20

الجدول (3): تحليل الانحدار الخطي لأثر الزمن على الصادرات السورية (جدول المعاملات)

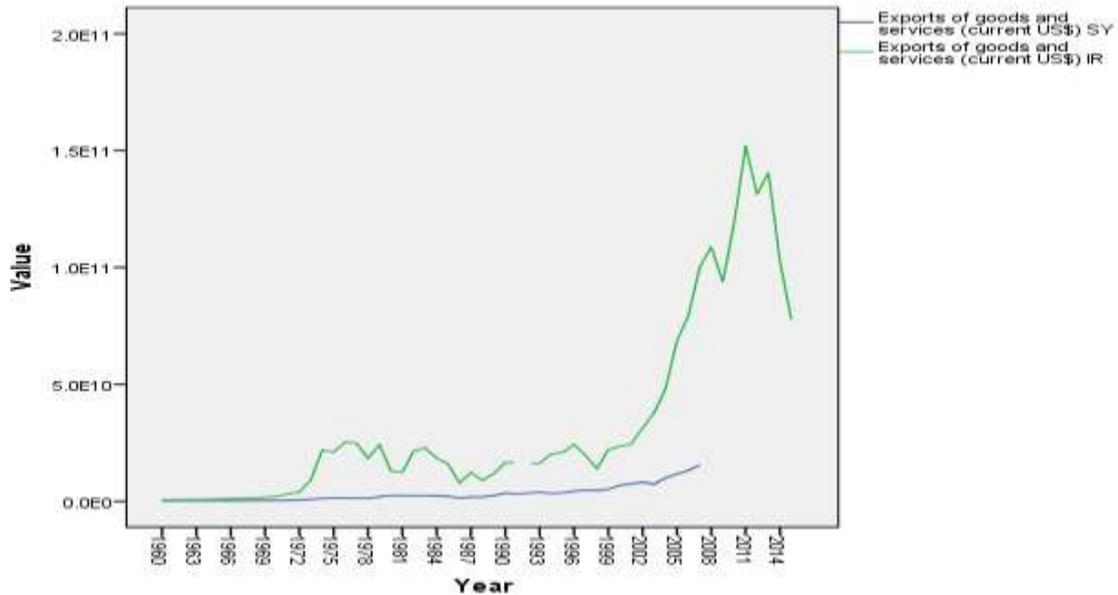
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	
	B	Std. Error	Beta			
1	(Constant)	-426356249706.953	39546065256.112		-10.781	.000
	Year	216581399.371	19937030.879	.848	10.863	.000

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS 20

يظهر من جدول تحليل التباين (2) أن قيمة احتمال الدلالة (.Sig) تساوي (0.000) وهي أصغر من قيمة مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي فإن نموذج الانحدار معنوي، ويظهر من جدول المعاملات (3) أن قيمة احتمال الدلالة (.Sig) للزمن تساوي (0.000) وهي أصغر من قيمة مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي نقبل بوجود أثر معنوي للزمن على الصادرات السورية. كما يتضح من جدول ملخص النموذج (1) أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.848) وبالتالي فإن هناك ارتباط خطي قوي بين الزمن والصادرات السورية. وكانت قيمة معامل التحديد المصحح تساوي (0.713) وبالتالي فإن الزمن يفسر 71.3 بالمائة من التباينات في الصادرات السورية و 28.7 بالمائة تعود لعوامل

أخرى. وقد كان معامل الانحدار يساوي (568470367.415) وهو ذو إشارة موجبة أي أن هناك ارتباط طردي بين الزمن والصادرات السورية.

وبما أن البرنامج النووي الإيراني قد تطور عبر فترة الدراسة، وأن هناك أثر معنوي للزمن على الصادرات السورية بالتالي فإن للبرنامج النووي الإيراني مرتبط بالصادرات السورية إلا أن هذه العلاقة الارتباطية ليست بالضرورة سببية، ولفهم أفضل لطبيعة العلاقة بين البرنامج النووي الإيراني والصادرات السورية تم دراسة العلاقة بين الصادرات السورية والصادرات الإيرانية، وقد كانت النتائج كما يلي:



الشكل (2): الصادرات السورية والصادرات الإيرانية

المصدر: البنك الدولي

الجدول (4): تحليل الانحدار الخطي للعلاقة بين الصادرات الإيرانية والصادرات السورية (جدول ملخص النموذج)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.927 ^a	.860	.857	1381333914.257

a. Predictors: (Constant), Exports of goods and services (current US\$) IR

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS 20

الجدول (5): تحليل الانحدار الخطي للعلاقة بين الصادرات الإيرانية والصادرات السورية (جدول تحليل التباين)

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	516525492319740000000.000	1	516525492319740000000.000	270.704	.000 ^b
	Residual	83955668837787400000.000	44	1908083382676986370.000		
	Total	600481161157527300000.000	45			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS 20

الجدول (6): تحليل الانحدار الخطي للعلاقة بين الصادرات الإيرانية والصادرات السورية (جدول المعاملات)

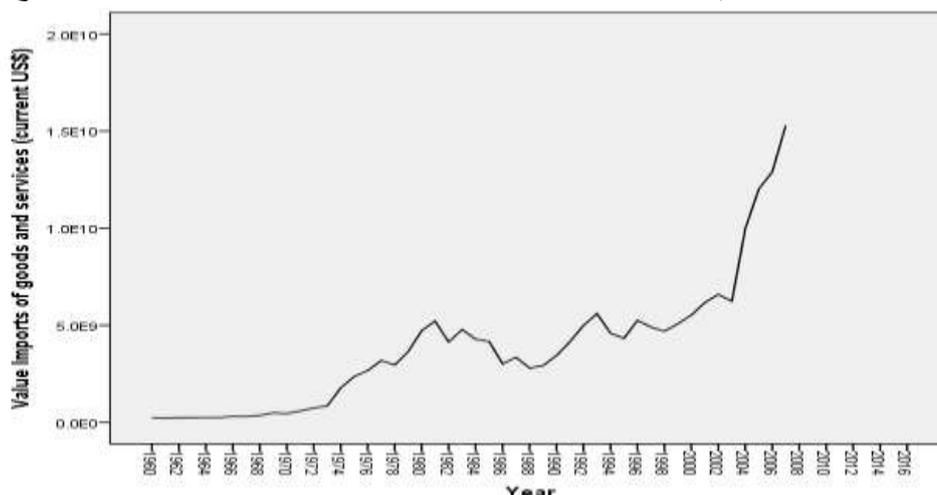
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	74338325.881	279719408.628	.266	.792

Exports of goods and services (current US\$) IR	.166	.010	.927	16.453	.000
--	------	------	------	--------	------

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS 20

يظهر من جدول تحليل التباين (5) أن قيمة احتمال الدلالة (.Sig) تساوي (0.000) وهي أصغر من قيمة مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي فإن نموذج الانحدار معنوي، ويظهر من جدول المعاملات (6) أن قيمة احتمال الدلالة (.Sig) للصادرات الإيرانية تساوي (0.000) وهي أصغر من قيمة مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي نقبل بوجود علاقة معنوية بين الصادرات الإيرانية والصادرات السورية. كما يتضح من جدول ملخص النموذج (4) أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.927) وبالتالي فإن هناك ارتباط خطي قوي جداً بين الصادرات الإيرانية والصادرات السورية. وقد كان معامل الانحدار يساوي (0.166) وهو ذو إشارة موجبة أي أن هناك ارتباط طردي بين الصادرات الإيرانية والصادرات السورية. وبما أن هناك ارتباط خطي إيجابي قوي جداً بين الصادرات الإيرانية والصادرات السورية، وقد رأينا سابقاً وجود تأثير إيجابي للبرنامج النووي الإيراني على الصادرات الإيرانية، بالتالي فإن للبرنامج النووي الإيراني تأثير إيجابي على الصادرات السورية.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية: تم إجراء تحليل الانحدار البسيط بين الزمن والواردات السورية. وقد كانت النتائج كما يلي:



الشكل (3): الواردات السورية

المصدر: البنك الدولي

الجدول (7): تحليل الانحدار الخطي لأثر الزمن على الواردات السورية (جدول ملخص النموذج)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.860 ^a	.739	.734	1737808690.652

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS 20

الجدول (8): تحليل الانحدار الخطي لأثر الزمن على الواردات السورية (جدول تحليل التباين)

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	393740674857673360000.000	1	393740674857673360000.000	130.379	.000 ^b
1 Residual	138919036084048870000.000	46	3019979045305410000.000		
Total	532659710941722250000.000	47			

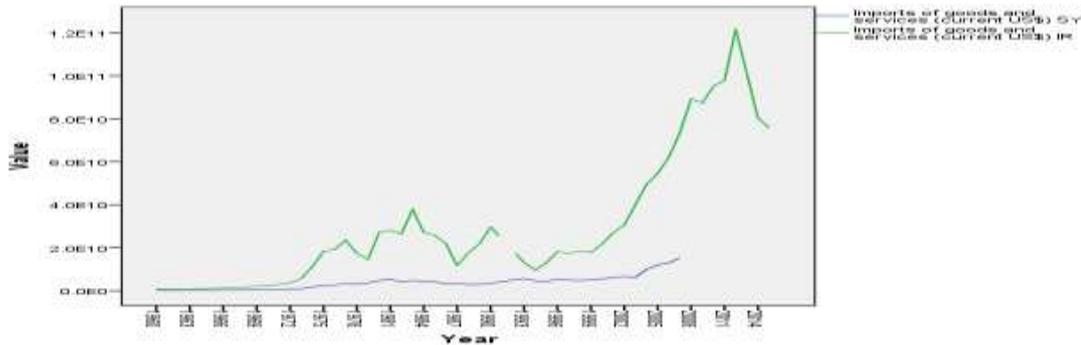
المصدر: نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS 20

الجدول (9): تحليل الانحدار الخطي لأثر الزمن على الواردات السورية (جدول المعاملات)

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	-406253350425.101	35914332349.509		-11.312	.000
Year	206741744.242	18106103.563	.860	11.418	.000

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS 20

يظهر من جدول تحليل التباين (8) أن قيمة احتمال الدلالة (Sig.) تساوي (0.000) وهي أصغر من قيمة مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي فإن نموذج الانحدار معنوي، ويظهر من جدول المعاملات (9) أن قيمة احتمال الدلالة (Sig.) للزمن تساوي (0.000) وهي أصغر من قيمة مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي نقبل بوجود أثر معنوي للزمن على الواردات السورية. كما يتضح من جدول ملخص النموذج (7) أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.860) وبالتالي فإن هناك ارتباط خطي قوي بين الزمن والواردات السورية. وكانت قيمة معامل التحديد المصحح تساوي (0.734) وبالتالي فإن الزمن يفسر 73.4 بالمائة من التباينات في الواردات السورية و26.6 بالمائة تعود لعوامل أخرى. وقد كان معامل الانحدار يساوي (206741744.242) وهو ذو إشارة موجبة أي أن هناك ارتباط طردي بين الزمن والواردات السورية. وبما أن البرنامج النووي الإيراني قد تطور عبر فترة الدراسة، وأن هناك أثر معنوي للزمن على الواردات السورية وبالتالي فإن للبرنامج النووي الإيراني مرتبط بالواردات السورية إلا أن هذه العلاقة الارتباطية ليست بالضرورة سببية، ولهم أفضل لطبيعة العلاقة بين البرنامج النووي الإيراني والواردات السورية تم دراسة العلاقة بين الواردات السورية والواردات الإيرانية، وقد كانت النتائج كما يلي:



الشكل (4): الواردات السورية والواردات الإيرانية

المصدر: البنك الدولي

الجدول (10): تحليل الانحدار الخطي للعلاقة بين الواردات الإيرانية والواردات السورية (جدول ملخص النموذج)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.939 ^a	.881	.879	1196064484.757

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS 20

الجدول (11): تحليل الانحدار الخطي للعلاقة بين الواردات الإيرانية والواردات السورية (جدول تحليل التباين)

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	468180202018042100000.000	1	468180202018042100000.000	327.268	.000 ^b
1 Residual	62945091074692964000.000	44	1430570251697567490.000		
Total	531125293092735000000.000	45			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS 20

الجدول (12): تحليل الانحدار الخطي للعلاقة بين الواردات الإيرانية والواردات السورية (جدول المعاملات)

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	188202489.784	265803287.007		.708	.483
1 Imports of goods and services (current US\$) IR	.190	.011	.939	18.091	.000

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS 20

يظهر من جدول تحليل التباين (11) أن قيمة احتمال الدلالة (Sig.) تساوي (0.000) وهي أصغر من قيمة مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي فإن نموذج الانحدار معنوي، ويظهر من جدول المعاملات (12) أن قيمة احتمال الدلالة (Sig.) للواردات الإيرانية تساوي (0.000) وهي أصغر من قيمة مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي نقبل بوجود علاقة معنوية بين الواردات الإيرانية والواردات السورية. كما يتضح من جدول ملخص النموذج (10) أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.939) وبالتالي فإن هناك ارتباط خطي قوي جداً بين الواردات الإيرانية والواردات السورية. وقد كان معامل الانحدار يساوي (0.190) وهو ذو إشارة موجبة أي أن هناك ارتباط طردي بين الواردات الإيرانية والواردات السورية. وبما أن هناك ارتباط خطي إيجابي قوي جداً بين الواردات الإيرانية والواردات السورية، وقد رأينا سابقاً وجود تأثير إيجابي للبرنامج النووي الإيراني على الواردات الإيرانية، بالتالي فإن للبرنامج النووي الإيراني تأثير إيجابي على الواردات السورية.

الاستنتاجات والتوصيات:

أ- الاستنتاجات:

- 1- هناك ارتباط خطي إيجابي قوي جداً بين الصادرات الإيرانية والصادرات السورية، وبوجود تأثير إيجابي للبرنامج النووي الإيراني على الصادرات الإيرانية، بالتالي فإن للبرنامج النووي الإيراني تأثير إيجابي على الصادرات السورية.
- 2- هناك ارتباط خطي إيجابي قوي جداً بين الواردات الإيرانية والواردات السورية، وبوجود تأثير إيجابي للبرنامج النووي الإيراني على الواردات الإيرانية، بالتالي فإن للبرنامج النووي الإيراني تأثير إيجابي على الواردات السورية.
- 3- إنَّ للبرنامج النووي الإيراني تأثير سلبي على الاتفاق العسكري السوري. وبعد اختبار الفرضيات الفرعية تبين وجود تأثير معنوي للبرنامج النووي الإيراني على سورية.

ب- التوصيات:

- 1- الاستفادة من التزايد الطردي للعلاقات الاقتصادية الإيرانية مع دول الجوار (صادرات وواردات) في السعي نحو بناء اتحاد اقتصادي يساهم في تحقيق التنمية والتطور.

- 2- العمل على تعزيز نقاط القوة فيما يخص الصادرات السورية وتحقيق زيادة نوعية في مستوى هذه الصادرات مما ينعكس ايجابا على الوضع الاقتصادي السوري.
- 3- العمل على تعزيز العلاقات العلمية والبحث العلمي بين الجامعات السورية والجامعات و مراكز البحث الايراني ولاسيما فيما يتعلق بالعلوم النووية والاستفادة من التجارب و الخبرات الايرانية في هذا المجال.

المراجع:

المراجع العربية:

1. بادية، حيدر. الملف النووي الإيراني، مجلة معلومات، العدد 39، 2007.
2. الخالدي، حمد. التسليح النووي الايراني و أثره على أمن دول الخليج العربي. كلية العلوم السياسية، الجامعة الأردنية، 2007.
3. الخزار، فهد مزبان. حيدر عبد الواحد ناصر، الأزمة النووية الإيرانية (التطورات- الدوافع- الدلالات الاستراتيجية)، مجلة دراسات إيرانية العدد (3)، 2010، 206.
4. الخوالدة، هاشم أجريد. السياسة الأمريكية اتجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2013.
5. سعيد، محمد السيد . مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج. اصدار سلسلة عالم المعرفة. الكويت، 1992.
6. عبد السلام، محمد. ماذا لو امتلكت إيران أسلحة نووية، 2005.
7. العتيبي، عبد الله. الأزمة الأمريكية الإيرانية و انعكاساتها على أمن الخليج العربي. رسالة ماجستير. قسم العلوم السياسية، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة الشرق الأوسط، 2012.
8. العكلة، وسام الدين. دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية "دراسة تطبيقية على الملف النووي الإيراني في ضوء أحكام القانون الدولي. أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، 2011.
9. محمود، أحمد إبراهيم. الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية، ملف الأهرام الاستراتيجي، المجلد الثالث عشر، العدد 148 نيسان 2007، 68-71.
10. الهبيدة، سعد مجبل فلاح. البرنامج النووي الإيراني و أثره على توجهات السياسة الخارجية الكويتية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب و العلوم ، جامعة الشرق الأوسط، 2013.

المواقع الإلكترونية:

11. حسين، زكريا (1998). الأزمة السورية-التركية.. إلى أين؟ مقال منشور بتاريخ 9 تشرين الأول، صحيفة البيان، على الرابط <http://www.albayan.ae/one-world/1998-10-09-1.1020415>
12. عيد، رياض (2013). الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الست وانعكاساته الإقليمية. بحث منشور في موقع تحولات بتاريخ 17 كانون الأول. على الرابط <https://goo.gl/TtBDS8>
13. العيساوي، ميثاق مناحي (2015). التدايعات الاستراتيجية لاتفاق الإطار النووي بين طهران وواشنطن. مركز الدراسات الاستراتيجية-جامعة كربلاء، منشور بتاريخ 15 نيسان، على الرابط <https://goo.gl/EUGAHZ>

14. المعرفة.(د.ت). العلاقات الإيرانية السورية. منشورة ضمن موقع المعرفة على الرابط

<https://goo.gl/WHNPZa>

15. معهد ليفانت للدراسات (2015). سورية وإيران ت اريخ منقل بالمصالح. منشور بتاريخ 8 تشرين الثاني على

الرابط المختصر <https://goo.gl/B8MvDV>

16. اللباد، مصطفى(2007). التحالف الإيراني السوري ركيزة مشروع طهران الإقليمي. منشورة ضمن موقع المعرفة

على الرابط <https://goo.gl/WHNPZa>

المراجع الأجنبية:

1. IAEA , Board of Governors, Implementation of the NPT Safeguards Agreement and relevant provisions of Security Council resolutions in the Islamic Republic of Iran Report by the Director General of IAEA, GOV/2011/65 , on 8 November 2011.
2. Marta. R., A Cost-Benefit Analysis Of The First Nuclear Power Plant In Poland. Master's thesis in International Economic Consulting. Aarhus University, 2013.
3. Youngew. K., Nuclear Power Plant. Master's thesis in Engineering and Public Policy. McMaster University, 2013.